

أو مما قد تعارف الناس عليه، فقلت في نفسي إن الصمت على الخلل يعين على الاستغلال أيضاً، بأكثر مما يعين الإفصاح، فالإفصاح مواجهة حادة مع الجانبيين، وأن توضيح الحقائق هو الطريق الآمن والواجب اتباعه بدون مراعاة، وأن إخفاء الحقائق نوع من الدهان، وهو ما لا أرضاه لنفسي، فليس التاريخ ملكاً خاصاً حتى يطوى أو ينشر حسب الظروف والأمزجة، ولكنه شهادة، ومن يكتنم الشهادة فهو آثم قلبه، والحق أحق أن يتبع.

خلاصة ما قدمناه هو أن «أبا الجارود» هو من قال بالنص الخفي وبإمامة البطينين، وليس أمير المؤمنين زيد» وسواء أصاب أم أخطأ، فهو يضارع من قال بالقرشية الحاكمة، وإذا كنّا من مدرسة مغايرة لمدرسة النص القرشي أو الفاطمي فلا يعني ذلك أننا ندين المدرسة الأخرى، فلسنا قضاة وإنما مؤرخون، وإنما لتناقضها ونوضح لها أنها أقامت نظريتها على فهم خاطئ لقراءة النص، وأن تلك القراءة قد أفضت إلى مرض سياسي مزمن ينبغي معالجته.

وإلى الآن فما كتبناه ليس إلا مقدمة أو تمهيداً لما نحن مقدمون عليه من الأبحاث الصعبة والشاقة مهما كانت وحشة الطريق، ووعورة المسالك، وخطورة المكان، واستفزاز المتربص، وسنوالي بكل جهد ممكن محاولة إعادة المسار إلى مداره، والحقيقة الغائبة إلى أفقها، كما سنحاول إسقاط الملتصقات الواحدة بعد الأخرى حتى تخرج الحقيقة من تحت الركام نقيّة صافية.

والله من وراء القصد.

الإمام المؤيد بالله الهاروني

فتاوى وأجوبة مسائل واستفتاءات وجهت إليه
في الردّ على الباطنية وغيرها من المسائل

حسن أنصاري (*)

أبو الحسين الهاروني، المؤيد بالله «أحمد بن الحسين بن هارون» (333- ذي الحجة 411 الهجرية)، كان من أئمة الزيدية المشهورين، وله مؤلفات في «علم الكلام» والفقه. ينتهي نسبه مع ثمانية وسائط إلى الإمام «زيد بن الإمام الحسن بن علي» الإمام الثاني عند الشيعة. ولد بـ «آمل طبرستان» في قرية «الكلاذجة» الواقعة في شمال «إيران» على «بحر الخزر». كان أبوه عالماً إمامي المذهب، وكان هو وأخوه «أبو طالب الهاروني»، عالِمَ زيديين مشهورين، وقد تصدى أبو طالب للإمامة بعد أخيه، وكان إمامي المذهب في بدء الأمر، ولكن كما يروي الشيخ «الطوسي» في مقدمة كتابه «تهذيب الأحكام» ويؤيده ويكمل روايته «الحاكم الجشمي»، وبسبب ما يرى في وجود اختلافات في الأحاديث في المذهب الإمامي من قرح للمذهب، غير أبو الحسين الهاروني وأخوه أيضاً المذهب الاعتقادي وانتقلا إلى «مذهب الزيدية». وأحدث ذلك الانتقال نوع من ردة فعل لدى «الإمامية» مما حدا بالشيخ «الطوسي» - بإشارة من أستاذه الشيخ «المفيد» - إلى أن يصنّف كتابه الشهير في الفقه والحديث: «تهذيب الأحكام» ردّاً على ما يراه المؤيد بالله وأخوه.

في ابتداء الأمر درس «أبو الحسين» الفقه على خاله - كما قيل في بعض المصادر - أبي العباس «أحمد بن إبراهيم الحسني»، ربما في «بغداد»، كما درس على يديه «علم

(*) باحث مستعرب ومختص في علم الكلام وتاريخ الفرق الإسلامية. يعمل في جامعة برلين الحرة (ألمانيا). له العديد من الدراسات في هذا الموضوع باللغات الفارسية والعربية والإنكليزية والفرنسية.

الكلام على مذهب الاعتزال البغدادي، ولذلك - وبفضل هذا الأستاذ وآخرين - كان «أبو الحسين» يرتبط بتقاليد مذهبية مختلفة، ومنها مدرسة «القاسم بن ابراهيم الرسي» (ت. سنة 246هـ)، العالم والإمام المشهور الزيدي والذي صارت مدرسته في الفقه تعرف بـ «المذهب القاسمي»؛ وتعرف هو أيضاً على فقه حفيد «القاسم» وهو الإمام الهادي «يحيى بن الحسين»، مؤسس الدولة الزيدية في «اليمن» والذي اتبع خطوط مذهب جدّه الأصلية مع نوع من الاختلاف، وأيضاً تعرف في الوقت نفسه على مدرسة «الناصر الأطروش» (ت. 304هـ) في الفقه، ومدرسة الفقه الزيدي الكوفي القديم. وفي «بغداد» درس «أبو الحسين» علم الكلام المعتزلي على المتكلم المشهور أبو «عبد الله البصري» (ت. سنة 369هـ). ثم حضر بـ «أصفهان» دروس قاضي القضاة «عبد الجبار بن أحمد الهمداني» (المتوفى سنة 415هـ) في شرح أصول الخمسة وعلق دروس القاضي في «زيادات الشرح»، ويبدو أنها كانت قبل سنة 367هـ، أي قبل أن انتخب «عبد الجبار» قاضياً للقضاة من قبل «الصاحب بن عباد» في «الري». واستمرت علاقاته مع القاضي كتلميذ له في «الري» أيضاً.

ومن مشايخه وأساتذته أيضاً، يمكن أن نذكر أبو الحسين «علي بن إسماعيل ابن إدريس» الذي أخذ عنه فقه الزيدية والحنفية. وروى عنه عن الإمام الزيدي المشهور «الناصر الأطروش».

وسمع أيضاً من قاضي القضاة الحنفي «أبو أحمد بن أبي علان» في «الأهواز»؛ وفي «أصفهان»، كما يبدو، استفاد في علم الحديث من «أبو بكر بن المقرئ» الاصفهاني، المحدث السني. وفي كتابه «شرح التجريد» يروي المؤيد بواسطته كثيراً عن «أبي جعفر الطحاوي»، الفقيه الحنفي المعروف.

كان «أبو الحسين» مطلعاً على علوم عصره، ومنها علوم الكلام وأصول الفقه، وكما قيل في المصادر «إنه كان عارفاً باللغة والنحو، وكان يعرف العروض والقوافي ونقد الشعر، وكانت له أشعار كثيرة. ونعرف أنه كان بعد رجوعه من «بغداد»، قد سكن في «الري»، وكانت له علاقات جيدة مع الوزير «الصاحب بن عباد».

من بين تلامذته لا بد أن نذكر العالم الزيدي المشهور الإمام الموفق بالله أبو عبد الله «الحسين بن إسماعيل الحسني الجرجاني»، صاحب كتاب «الإحاطة في علم الكلام» ووالد الإمام «المرشد بالله» الذي صنف - أي الابن - بدوره سيرة للمؤيد بالله التي استفاد منها مؤلفو كتب سير أئمة الزيدية، ومنهم «حميد المحلي» في كتابه «الحدائق الوردية». ومن تلامذته وأصحابه الآخرين يمكن أن نذكر أبو الحسين «أحمد بن الحسين بن أبي هاشم»، المعروف بالشريف «مانكديم»، صاحب «تعليق شرح أصول الخمسة».

ومن اللافت للنظر أن «أبو الحسين الهاروني» كان يستفيد من مدارس فقهية وكلامية مختلفة، وحتى غير شيعية، وكان منفتحاً على البيئات الثقافية بـ «العراق» و«إيران». فهو قد تعلم في «بغداد» و«الري» المباني الكلامية المعتزلية عند المشايخ المعتزلة، ودرس أيضاً الفقه الحنفي عند المشايخ الحنفية، واستفاد من مشايخ الحديث السني، وأخذ منهم طرق الحديث السني، وبما أن جذوره كانت إمامية فهو كان يعرف الإمامية عن كثب، ولهذه الأسباب كان عنده معرفة جيدة بالتقاليد ذات الأهمية للمدارس «الشيعية» و«السنية» و«المعتزلية»، ولذا من الممكن أن نرى توجهات جديدة عنده كرجل زيدي متأثر بمحيطه المذهبي والعلمي. وبما أنه من عداد الأئمة الزيدية في شمال «إيران» المعترف بهم من قبل الزيدية في «اليمن» وكانت كتبه قد انتقلت من «إيران» إلى «اليمن» خاصة في القرن السادس الهجري، فكان له أثر في المنعطف الفكري الذي نراه عند الزيدية في «اليمن» وخاصة في عصر الإمام المتوكل بالله «أحمد بن سليمان» (ت. 566هـ) وخلفه الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة (ت. 614هـ) اللذين خاضا معركة علمية وميدانية واسعة المدى ومستمدة من المدرسة البصرية للاعتزال ضد المدرسة الزيدية المطرفية التي كانت تتحكم في بعض الأوساط العلمية الزيدية في «اليمن» طوال مئتي سنة تقريباً. وكان رجالات «المطرفية» لا يجتذون فكر وتعاليم «أبي الحسين»، فيما نعلم من خلال المصادر؛ فلذلك كان له ولأخيه «أبي طالب» الهاروني أثر مهم في اتجاه الزيدية في «اليمن» نحو أفكار اعتزالية بصرية.

من جهة أخرى لا بدّ من إمعان النظر إلى رؤية «أبي الحسين الهاروني» المعتدلة تجاه أهل السنة ومعتقداتهم، وخاصة ما يرتبط بموضوع الخلافة وعقيدته بالنسبة إلى الخلفاء الراشدين الثلاثة الأول، والذين يعتبرهم الشيعة مخطئين في ادعائهم للإمامة، فنحن نعلم أنّ «أبا الحسين الهاروني» كان يرى أنهم مخطئون فقط وليسوا - لأجل ادعائهم هذا - كفّاراً أو فاسقين، كما أنه كان يتجنّب تكفير أو تفسيق أصحاب المقالات، ومنهم أهل السنة بسبب عقائدهم التشبيهية وغيرها ولو بالإنزاح؛ وفي هذا الاتجاه كان ينفي وجود دار ثالثة غير داري الإسلام والكفر وهي عادة تسمّى عند المتكلمين بدار الفسق، ولذلك كانت له آراء مختلفة في موضوعات التكفير، والتفسيق، والدار، والهجرة؛ وفي هذه الأمور نرى تأثيراً حنفياً من جانب ومعتزلياً (وخاصة الجانب البصري البهشمي منها) من جانب آخر.

له من المؤلفات :

1- كتاب «إثبات نبوة النبي»، يبيّن فيه المعارضات التي عارض بها القرآن الكريم، ودافع عن مقولة إعجاز القرآن. وهذا الكتاب مطبوع.

2- كتاب «التجريد» وهو كتاب في تحرير وتهذيب فقه كلّ من الإمامين «القاسم بن إبراهيم» الرسي و«الهادي إلى الحق» وخلافهما.

3- وله أيضاً «شرح التجريد»، وقد طبع نصّ كتاب التجريد مستقلاً، كما طبع «شرح التجريد» في ستة مجلدات. وفي الشرح يبيّن «أبو الحسين» أدلة مذهبي «القاسم» و«الهادي» الفقهيّين، وأورد أحاديث من مصادر مختلفة، ونقل أيضاً أحاديث من مشايخ السنة.

4- ومن كتبه أيضاً في الفقه، لا بدّ أن نذكر كتاب «البلغة» في فقه الإمام محيي ابن الحسين الهادي. ومع أنّ «أبا الحسين» كان يعتبر قاسمي المذهب لكن يُنسب إليه مذهبه الفقهي الخاص به، وكان له والمذهب صيت وانتشار في أوساط الزيدية في شمال «إيران» حتى مجيء عصر «الصفويين»، فقد تولّى أهم تلاميذه الفقيه «أبو القاسم بن تال» الهوسمي الزيدي جمع آرائه وفتاويه الفقهيّة، وهو الذي هذّب مذهب «أبي الحسين» الفقهي في:

5- كتاب الإفادة في الفقه وأيضاً في كتاب آخر، كما قيل، اسمه :

6- كتاب الزيادات. ويتضمن الكتابين الموجودين حالياً في عدّة مخطوطات، آراء «أبي الحسين» الفقهيّة. ونعرف أيضاً شرحاً موجوداً الآن للقاضي عماد الدين أبي مضر «شريح بن المؤيد»، على كتاب «الزيادات» باسم «أسرار الزيادات»، كما يوجد الآن مختصر للكتاب الأخير في مخطوطات بقلم العالم الزيدي الشهير محيي الدين «محمد بن أحمد بن الوليد القرشي» الصنعاني، (ت. 623هـ). ونعرف كتاباً أخرى كتبت خاصّة من قِبَل رجال الزيدية في «إيران» فيه التعريف بمذهبه الفقهي، منها كتاب «المجموع» لـ «علي بن محمد الخليل» الموجود حالياً ولم يطبع بعد، ونعرف من خلال المصادر الزيدية في «اليمن»، اهتمام الزيدية بفقه المؤيد.

7- ومن كتبه أيضاً، كتاب «الحاصر لفقه الناصر» في فقه «الناصر الأطروش» الذي كان يختلف فقهه عن الفقه القاسمي والهادوي، وانتشر مذهبه الفقهي في شمال «إيران». وتوجد منه مخطوطة قديمة يتيمة ناقصة سينشرها كاتب هذه الدراسة في المستقبل القريب.

وله ثلاثة كتب أخرى مطبوعة:

8- كتاب «التبصرة» في علم الكلام، ولهذا الكتاب شرح وتعليق لإسماعيل ابن علي الفرّازي، العالم الزيدي المعتزلي الرازي في أوائل القرن السادس الهجري في الري وهو موجود في مخطوطتين.

9- كتاب «الأمالي الصغرى» في مجموعة من الأحاديث.

10- وطبع له كتاب آخر في الزهد والتصوف، وكان يشتهر بميوله الزهديّة والميل إلى التصوف في أيام شبابه، الأمر الذي يؤكّده معاصره المتكلم المعتزلي الزيدي «أبو القاسم البستي» (ت. سنة 420هـ)، والكتاب موسوم بسياسة المريدين.

ونعرف أنه كان يهّمه عقائد فرق الشيعة الأخرى، خاصة وأنه كان يلتقي

شخصياً بعلما من الإمامية والإسماعيلية في «إيران» و«العراق» آنذاك، ولهذا السبب كان يردّ عليهم. ونعرف أنه ردّ على «ابن قبة الرازي»، المتكلم المعروف الإمامي في العقائد، الذي كان بدوره يردّ في كتابه «نقض الإشهاد» على عقائد الزيدية في الإمامة؛ كما نعرف أن له ردّاً على الإسماعيلية، وأفتى بكفرهم، وكتب رسالة في الردّ عليهم بحيث إنه اضطرّ معاصره الداعي الإسماعيلي المعروف في «إيران» «حميد الدين الكرمانى» (المتوفى سنة 411هـ) إلى التصدي له والردّ عليه، وستتكلّم حول هذا الموضوع بتفصيل أكثر في ما يأتي في هذه الدراسة؛ كما أننا نعرف أنه ردّ على الأمير الزيارى «قابوس بن وشمگیر» السنّي عقيدته في موضوع الصحابة.

أما بالنسبة لنشاطه السياسي كرجل علوي زيدي يمكن أن نذكر أهم فترة في حياته، وهي فترة خروجه في شمال «إيران» وفي منطقة «الديلم» بالذات، وادّعاءه للإمامة الزيدية، وسعيه للحصول على تأييد الزيدية في مناطق «الجيل» و«الديلم»، وأنه استطاع أن يبرز كقوة دينية سياسية محلية حتى إنه حاول، كما قيل في المصادر، أخذ البيعة لنفسه من أستاذه القاضي «عبد الجبار». ونعرف أن له محاولة أولى في الخروج في أيام «الصاحب بن عباد» في سنة 380هـ فشل فيها كما يبدو. وخرج مرة أخرى بعد سنوات. وكان يضطرّ للدخول في عدة معارك ومنافسات دموية أحياناً ضد الحكّام والزعماء المحليين ومنهم «آل زيار». كما اضطرّ إلى الدخول في تصادم ضد بعض أولاد الإمام «الناصر الأطروش» الزيدي، منهم: أبو «الفضل بن الناصر». وقد عارضته «ناصرية الجيل»، واستتبّ له الأمر في تلك البلاد فترات، وخرجت من يده فترات أخرى، بحيث إنه تغلّب على «هوسم» ثم هزم مرّات، فكان عادة يعود إلى «الري» بعد كل هزيمة. ومع حصوله - في عدة مرّات - على نوع من الظفر وعلى انتصارات طفيفة، لكن لم يستطع أن يقيم حكماً محلياً مستقراً وعاش سنواته الأخيرة بهدوء واعتزال حتى توفي يوم عرفة سنة 411هـ عن عمر ناهز 79 سنة ودفن في يوم الأضحى، وبني عليه مشهد مزور في قرية «لنكا» من «مازندران».

فتاوى وأجوبة مسائل واستفتاءات وجّهت لأبي الحسين الهاروني

في الردّ على الباطنية وغيرها من المسائل

هذه الرسالة عبارة عن جوابات المؤيد بالله الهاروني عن استفتاءات سئل عنها فأجاب عليها، وردّ فيها خاصةً على أفكار وأنظار الباطنية والإسماعيلية. وفيها أيضاً أجوبة وأبحاث حول مسائل في العقيدة مرتبطة نوعاً ما بعقائدهم أو عقائد الفلاسفة أو المتكلمين، وقد أدرجها «حميد الدين الكرمانى» داعي «الفاطميين» وحجة العراقيين في رسالته الموسومة بـ «الكافية في الرد على الهاروني» التي ردّ فيها على الإمام «المؤيد بالله» وعلى رسالته هذه في كلّ فقراتها ودافع فيها عن عقائد الإسماعيلية والشيعة غير الزيدية.

رسالة المؤيد هذه ليست موجودة الآن في صورة مخطوطة، وليس لها ذكر في كتب الزيدية أنفسهم، ونحن لا ندري هل الرسالة كانت مستقلة أم هي قطعة من مجموعة فتاوى المؤيد، لكنّ المهمّ أنّ لدينا فقرات شبه كاملة من هذه الرسالة انطلاقاً من رسالة «الكرمانى» هذه، والتي أورد قطعاً منها وردّ على كلّ قطعة بجواب تفصيلي. ورسالة «الكرمانى» طبعها «مصطفى غالب» في «مجموعة رسائل الكرمانى» في سنة 1403هـ/1983م ونحن في هذه الدراسة نجتمع كل هذه الشذرات انطلاقاً من نشرة غالب ونصحّ بعض الأخطاء الموجودة في طبعة «غالب» هذه.

وقبل إيراد الرسالة الموجودة شذرات منها في كتاب «الكرمانى»، من المفيد أن نذكر أنّ «الكرمانى» أشار أيضاً إلى «الهاروني» في كتابه الآخر الموسوم بـ «المصاييح» في الإمامة، وردّ فيه إدعاء المؤيد للإمامة. وهنا نصّ عباراته في إحدى المواضع التي أشار فيها إلى المؤيد وإلى الزيدية (ص 109):

(البرهان الخامس: لما كان وجود الإمام واجباً لا بدّ منه في عبادة الله، وكان الله لا يخلي أرضه في كل زمان من إمام قائم لله بحقه، وبإلهاداية إلى توحيده، حجة منه على عباده، وافداً بهم إلى ربهم يوم ندعو كل أناس بإمامهم، وكان من يجز شرف

الإمامة إلى جوزته، ويدعيه في زماننا الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين، و«أحمد بن إسحاق» من «آل عباس» المقيم بـ «بغداد»، والهاروني [أحمد بن] الحسين الزيدي المقيم بـ «هوسم» في نواحي «جبلان»، و«عمر النزواني» المقيم في «جبال عمان»، والأموي المقيم بـ «الأندلس» وما وراء «القيروان»، والمسمون أنفسهم السادة بالأحساء من أولاد الجنابي. وكانت هذه الخصال المانعة من استحقاق الإمامة قد شغلت الجداول التي أقمتها آخر البرهان بأسمائهم الجداول، والحاكم بأمر الله أمير المؤمنين التي خلت منها (كذا في المطبوعة) كان منه الحكم بأن الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين مع بطلان استحقاق الغير الإمامة، وامتناع خلق الأرض من الإمام، إمام مفترض الطاعة، إذ الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين إمام واجب الطاعة على الجماعة).

نص رسالة الهاروني:

عين المسألة: ما يقول الإمام رضي الله عنه في قولهم⁽¹⁾، يقولون: إن لكل ظاهر من هذه الفرائض التي فرض الله تعالى على عباده من الصلاة والزكاة والصيام والحج وغير ذلك من الفرائض باطناً بإزائه سوى⁽²⁾ هذه الظواهر، وإنه لا تتم هذه الظواهر إلا بمعرفة تلك البواطن. كيف الحكم في ذلك؟ افتنا يرحمك الله وأنت مأجور إن شاء الله تعالى.

جواب الهاروني عن ذلك: اعلم، رحمك الله تعالى، إن القوم الذي حكيت عنهم ما حكيت لا خلاف من علماء المسلمين في إلحادهم ولا نزاع في ضلالهم وارتدادهم وإن القوم الذي حكيت عنهم خارج من جملة الإسلام لأنه قد علم ضرورة أن النبي صلى الله عليه وآله، لم تكن دعوته إلا إلى هذه الظواهر وأن قولهم هذا خلاف دينه صلى الله عليه وآله وكل من أظهر ديناً يعرف خلافه من دين النبي صلى الله عليه وآله ضرورة فلا يشك أحد من علماء المسلمين في كفره

(1) قولهم: قوله، كذا في المطبوعة.

(2) سوى: سوء، كذا في المطبوعة.

وحكم هؤلاء أن يستتابوا فإن تابوا وإلا فالواجب قتلهم. وإن بعض العلماء قد ذهب إلى أنهم لا يستتابون وأن إظهارهم التوبة لا يزيل عنهم القتل. وقولهم إن إظهار ذلك لا يجوز لأحد إلا بعد أخذ العهود والمواثيق عليه خلاف دين النبي صلى الله عليه وآله، ولا يوجب لأحد أن يغتر بها ولا بما يظن أنهم فرقة من الشيعة لأتيم من الإسلام براء والله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وآله ولأهل بيته أعداء، وغرض هؤلاء الملجدة فيما ادّعوه من الباطن هو التوصل إلى إبطال الشرائع وتغيير الأحكام، ولهم أقاويل عدة وضعوا بعضها ليتوصلوا إلى القول بقدوم العالم، وهو قولهم: إن آدم عليه السلام لم يكن أول البشر وإن قبله كان آدم إلى حيث لا يمكن عدّهم. ووضعوا بعضها ليتوصلوا إلى نفي الملائكة ونفي البعثة وهو نفيتهم الجن وإيهامهم أن جميع الحيوان هو غير ما نشاهده. ولهم رسالة تسمى البلاغ الأكبر⁽¹⁾، قد أباحوا فيها الزنا وخصوصاً وطء الأخوات وإباحة شرب الخمر، وأكل لحم الخنزير، وطعنوا فيها على الأنبياء عموماً وعلى نبينا صلى الله عليه وآله خصوصاً فهم شر الكفرة وأصل الفجرة.

عين مسألة أخرى: قالوا: إن النبي نصب في الإمامة على رجل بعينه، وإن ذلك الإمام ينصب على من بعده ثم من بعده ينصب على من بعده إلى أن يظهر القائم⁽²⁾ وكيف الحكم في ذلك. افتنا في ذلك يرحمك الله وأنت مأجور إن شاء الله تعالى.

جواب الهاروني عن ذلك: اعلم أن الصحيح عندنا أن النبي صلى الله عليه وآله وآله نص على علي بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام، ولا نص بعدهم على أحد من الأئمة. والقول الذي حكيت هو قول الإمامية وهي فرقة من الشيعة وهم ليسوا من الباطنية في شيء بل هم قوم يصلون ويزكون ويصومون ويحجون، وإن كانوا قد أخطأوا في هذا القول كما أخطأ كثير من الناس

(1) راجع: أبو الحسين الهاروني، إثبات نبوة النبي، تحقيق خليل أحمد إبراهيم

الحاج، المكتبة العلمية، ص 13.

(2) القائم: القائم سلام الله عليه، كذا في المطبوعة.

في كثير من المسائل، وخطأهم لا يبلغ الكفر ولا الفسق ولا يوجب البراءة منه .
عين مسألة أخرى: القائم الذي يدعون أنه يظهر، هل فيه توقيف من النبي صلى الله عليه وآله أم لا؟ وهل نصّ على أحد أم لا؟ افتنا يرحمك الله وأنت مأجور إن شاء الله تعالى .

جواب الهاروني عن ذلك: اعلم أنّ الجواب في هذا قد دخل في جملة الجواب عن المسألة التي قبلها وذلك نافذ⁽¹⁾. قلنا: إنّ الصحيح عندنا أنّ النبي صلى الله عليه وآله لم ينصّ إلا على «علي» و«الحسن» و«الحسين» عليهم السلام، وأنه لا نصّ على أحد بعدهم. يتبين ذلك أنه لو كان نصّ على أحد بعد هؤلاء الثلاثة لظهر وانتشر كما ظهر قوله صلى الله عليه وآله في «علي»: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى»، وقوله صلى الله عليه وآله في «الحسن» و«الحسين»: «هذان إمامان قاما أو قعدا».

عين مسألة أخرى: يدعون أنّ الإمامة واجبة للحاكم بأمر الله المقيم بمصر⁽²⁾، وإنّ بيعته واجبة ويلزم الكافة طاعته. هل هو ما يدعونه أم لا؟ وهل هذا الرجل إمام عادل يستحق الإمامة أم لا؟ افتنا يرحمك الله وأنت مأجور إن شاء الله تعالى .

جواب الهاروني عن ذلك: إنّ هذا المغربي المستقرّ بمصر الذي لقّب نفسه الحاكم بأمر الله وهو في الحقيقة الحاكم⁽³⁾ بغير ما أمر الله به، ليس من شروط الإمامة [في] شيء لأنّه لا حظّ [له] في النسب الذي يدّعيه، وعلى ذلك مضى شيوخ أهل البيت عليهم السلام. والصحيح أنّه من أولاد عبد الله بن ميمون القدّاح وقد كان أحد الملحدّين. ثم لو كان له نسب صحيح كان من جملة العترة.

(1) نافذ: ناقد، كذا في المطبوعة.

(2) بمصر: بمصر سلام الله عليه، كذا في المطبوعة.

(3) الحاكم: أمر الحاكم، كذا في المطبوعة.

[و] إنّ⁽¹⁾ ما هو عليه من الجهل وقبح السيرة ومعاداة الشريعة يمنعه من أن يكون مستحقاً للإمامة، وليس يغترّ به أحد له علم ومعرفة، وإنّا يغترّ به الأغمار والذين لا تحصيل لهم. وعامة المخلصين من أصحابه يعرفون أنّ حاله ما وصفناه⁽²⁾ لكنهم يطلبون الدنيا .

عين مسألة أخرى: قوم يتبرأون من «أبي بكر» و«عمر» ويدعون أنّ إمامتهما غير ثابتة وكذلك «عثمان» وإنّ من قام بطاعتهم في أيامهم كان على الباطل. كيف الحكم في ذلك؟ افتنا يرحمك الله وأنت مأجور إن شاء الله تعالى .

جواب الهاروني عن ذلك: اعلم أنّ الذي نذهب إليه في «أبي بكر» و«عمر» و«عثمان» أنّهم لم يكونوا أئمة، وأنّ الإمام في ذلك الوقت «عليّاً» عليه السلام بنصّ من الرسول صلى الله عليه وآله، وعلى هذا علماء أهل البيت عليهم السلام، إلا أنّنا نذهب إلى أنّ الخطأ الذي كان منهم في ادّعاء الإمامة كخطأ من أخطأ في مسألة الوعيد في بعض الوجوه، وخطأ من أخطأ في نفي القياس، وما أشبه ذلك ولا يبلغ فيه إلى التكفير والتفسيق والتضليل والبراءة. فهذه جملة قولي فيهم .

عين مسألة أخرى: اختلفوا في شجرة الخلد وملك لا يبلى الذي ذكره الله تعالى في قصة آدم عليه السلام: {يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى} ⁽³⁾. يبيّن لنا ذلك وأنت مأجور إن شاء الله .

جواب الهاروني عن ذلك: اعلم أنّ الله تعالى امتحن⁽⁴⁾ «آدم» عليه السلام وكلفه ترك تناول شجرة من جملة أشجار الجنة التي كان خلقها وأسكنه فيها حين علم عزّ وجلّ أنّ صلاحه فيه كما كلف سائر المكلفين ما علم صلاحهم فيه. فقال

(1) إن: كان، كذا في المطبوعة.

(2) وصفناه: وصفنا، كذا في المطبوعة.

(3) طه: 120.

(4) امتحن: امتحن الله، كذا في المطبوعة.

إبليس: هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى؟ أعني⁽¹⁾ أدلك على شجرة إذا أكلت منها نلت الخلد ونلت ملكاً لا يبلى كما يناله⁽²⁾ المؤمنون في الآخرة، فاستدله ودلاه بالغرور حتى أكل آدم وحواء من تلك الشجرة.

عين مسألة أخرى: الجناية التي جناها آدم وعصى بها ربه فغوى، بين لنا ذلك وأنت مأجور إن شاء الله تعالى.

جواب الهاروني عن ذلك: [تلك جناية] على ما حكى الله تعالى في كتابه. واختلف العلماء في صفة تلك الجناية مع اجتماعهم أنها كانت أكل من تلك الشجرة. فقال بعضهم إنها على سبيل النسيان وأجاز بعضهم كونها على سبيل العهد، ومنهم من قال ذاكراً للنهي ناسياً للوعيد، ومنهم من قال لأنه⁽³⁾ أخطأ في التأويل، لأنه نهى عن جنس تلك الشجرة فظن أنه نهى عن شجرة بعينها، وذلك كإنسان يقال له لا تتناول هذا العسل فإنه يضرك فيريد به جنس العسل فيخطيء، ويظن أنه أراد ذلك العسل بعينه فيتناول⁽⁴⁾ عسلاً سواه وكل ذلك قريب غير بعيد ولا بممتنع. وأجمع العلماء أن تلك الجناية كانت صغيرة مكفرة ولم تكن كبيرة.

عين مسألة أخرى: اختلفوا في الصراط والميزان ومنكر ونكير وعذاب القبر. فصل لنا ذلك مشروحاً.

جواب الهاروني عن ذلك: الصحيح في الصراط أنه جسر ينصب على جهنم يوم القيامة فيجوز عليه الناس، فمنهم من يجوز عليه كبرق على سبيل المثل، ومنهم من يجوز عليه جواز الفرس الجواد لا يمسه سوء ولا هم يجزئون، والكفرة والظلمة لا يشبتون بل يهورون في جهنم. والميزان ينصب يوم القيامة

(1) أعني: أرادني، كذا في المطبوعة.

(2) يناله: يقال، كذا في المطبوعة.

(3) لأنه: لأنه صلى الله عليه وآله، كذا في المطبوعة.

(4) فيتناول: يتناول، كذا في المطبوعة.

فجعل ثقله علامة لسعادة السعداء وخفته علامة لشقاوة الأشقياء. [و] يروى أن منكراً ونكيراً ملكان يعذبان أهل النار في القبر، والأخبار في ذلك كثيرة وليس يدفعها عقل ولا كتاب ولا سنة بل الرواية المشهورة أن «القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النيران».

عين مسألة أخرى: اختلفوا في الإنسان ما هو؟ فقال قوم إنه نفس حي وجسد ميت. وآخرون يقولون إن الإنسان هو هذه الجملة المبنية. بين لنا ذلك وأنت مأجور إن شاء الله تعالى.

جواب الهاروني عن ذلك: الإنسان هو هذه الجملة المبنية بنية بان بها الإنسان من سائر الحيوان التي نشاهدها وهي القادرة العالمة الفاعلة وإياها يناول الأمر والنهي وهي المثابة في الآخرة إن كان محسناً والمعاقبة إن كان مسيئاً.

عين مسألة أخرى: أرواح المؤمنين إذا فارقت أجسادهم وكذلك أرواح الكفار أين تكون؟ وهل يقوم الروح بلا جسم أم لا؟ وهل هو جسم أم عرض؟ وهل الروح والحياة شيء واحد أم هما يختلفان؟ افتنا⁽¹⁾ يرحمك الله وأنت مأجور إن شاء الله تعالى.

جواب الهاروني عن ذلك: اختلف العلماء في الروح، فذهب قوم منهم إلى أنه يبقى بعد مفارقة الجسد إلى [أن] تأزف⁽²⁾ القيامة، ثم يفنى بفناء سائر الأجسام كما قال تعالى {كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ}⁽³⁾. ومنهم من ذهب إلى أنها ليس تكون حية ولا حكم لها بعد مفارقة الجسد وليس علينا تكليف. قال الله تعالى لنبى صلى الله عليه وآله (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا)⁽⁴⁾.

(1) افتنا: أقلنا، كذا في المطبوعة.

(2) تأزف: أزف، كذا في المطبوعة.

(3) الرحمن: 26.

(4) الإسراء: 85.

عين مسألة أخرى: اختلفوا في قتلة «عثمان» هل هم على الحق أم على الباطل؟ افتنا وأنت مأجور إن شاء الله تعالى.

جواب الماروني عن ذلك: قتلة «عثمان» عندنا كانوا على الباطل، ولم يكونوا على الحق، لأن الإمام في ذلك الوقت كان «عليًا» صلوات الله عليه وهو لم يأمر بقتله، وقال عليه السلام: «ما قتلت عثمان ولا مالات⁽¹⁾ على قتله» ولم يكن ظهر من «عثمان» في تلك الحال ما يستحق به أن يقتل عليه صبراً.

مصادر البحث:

• حسن أنصاري قمي، «وصيت جنيد بغدادي ويادداشتي كوتاه دربارہ سياسه المريدین»، مجلة معارف، دورة هدفهم، شماره 2، مرداد - آبان 1379 شمسي، ص 141 إلى 144. نفس المؤلف، «تاريخ مسلم لحجي»، مجلة معارف، دورة پانزدهم، شماره 3، 1999 م، ص 139 إلى 141.

• أحمد بن يحيى بن المرتضى، طبقات المعتزلة، تحقيق Susanna Diwald Wilzer بيروت / ويسبادن، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ص 114.

• أبو القاسم إسماعيل البستي، المراتب، تحقيق محمد رضا أنصاري قمي، قم، ص 166.

• أبوطالب إسماعيل المروزي، الفخري في أنساب الطالبين، تحقيق السيد مهدي الرجائي، قم، 1409 ق، 142 - 143.

• علي محمد زيد، تيارات معتزلة اليمن في القرن السادس الهجري، صنعاء، المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، 1997 م، ص 75، 133 - 137.

• أحمد بن عبد الله الجنداري، «تراجم الرجال المذكورة في شرح الأزهار»، في أول المجلد الأول من كتاب شرح الأزهار، صنعاء، 1341 ق، ص 4.

(1) ولا مالات: ولا ملأت، كذا في المطبوعة.

• عبد الله بن حمزة المنصور بالله، كتاب الشافي، صنعاء، مكتبة اليمن الكبرى، 330/1. نفس المؤلف، «الرسالة الموسومة بالدرة اليتيمة في تبين أحكام السبي والغنيمة»، ضمن الصراع الفكري في اليمن بين الزيدية والمطرية لعبد الغني محمود عبد العاطي، الهرم، 2002 م، ص 210.

• عبد السلام عباس الوجيه، أعلام المؤلفين الزيدية، عمان (الأردن)، 1999 م، ص 65 إلى 67.

• عبد الكريم الرفاعي، التدوين في أخبار قزوين، تحقيق عزيز الله عطاردي، بيروت، 1987 م، 2/ 167.

• «دو مشيخه زيدي»، تحقيق محمد تقى دانش پژوه، في كتاب تذكاري: نامه مينوي، تحت إشراف حبيب يغمي وايرج افشار، تهران، 1350 شمسي، ص 165، 167 إلى 168، 176 إلى 177، 183، 185.

• ضياء الدين يوسف بن يحيى الصنعاني، نسمة السحر في من تشيع وشعر، تحقيق أحمد مهدي دامغاني، تهران، 1379 شمسي، 1/ 212.

• فخر الدين الرازي، الشجرة المباركة، تحقيق السيد مهدي الرجائي، قم، 1409 ق، ص 51.

• حميد الدين أحمد الكرمانى، مجموعة رسائل، تحقيق مصطفى غالب، بيروت، 1403 ق / 1983 م، ص 148 وما بعدها.

• الحاكم الجشمي، «شرح العيون»، ضمن فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق فؤاد السيد، تونس / الجزائر، طبع 2، 1406 ق / 1986 م، ص 375 - 376.

• حسين بن عبد الله العمري، مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني، دمشق، 1400 ق / 1980 م، ص 142 - 143.

• ابن عتبة، عمدة الطالب، تحقيق محمد حسن آل الطالقاني، نجف، 1380 ق / 1961 م، 73 إلى 74.

التصوير والرخصة الإسلامية

أ. د. بركات محمد مراد (*)

«الصورة الظاهرة إنما هي لكي تدرك الصورة الباطنة،
والصورة الباطنة تشكل إدراك صورة باطنة أخرى
على قدر نفاذ بصيرتك»

جلال الدين الرومي

التصوير:

لقد آن الأوان أن يتوقف الحديث عن موضوع «تحریم الصورة» في الثقافة العربية الإسلامية. إن مسألة «الخلق» مسألة دينية محضة، ومسألة كلامية لها إطارها المرجعي الخاص ومجالها السجالي، ويصعب حرق مسافات الزمن والتاريخ لفرضها مجدداً، وبشكل دائم، على الممارسة الفنية والجمالية العربية المعاصرة.

هذا فضلاً عن أن الإسلام لا يضع التعامل مع الصورة بشكل واضح ومطلق، اللهم إلا ما يتعلق بصور الأصنام. ثم إنه حتى على صعيد السياق الكلامي، فإن الله، باعتباره - سبحانه - خالقاً ومبدعاً للكون، قد خلق العالم وأبدع الإنسان وسخر له «السموات والأرض» للاستفادة منها، ومنحه عقلاً للتمييز بين الخير والشر، وولّد فيه الإرادة لممارسة حريته في علاقته بذاته وبالأخرين شريطة أن يكون مسؤولاً عن أفعاله وسلوكاته.

ليس من الضروري أن يكون المرء متكلماً معتزلاً للقول بهذا الكلام، ولكن

(*) أستاذ الفلسفة الإسلامية، رئيس قسم الفلسفة والاجتماع - كلية التربية - جامعة عين

شمس.

- ابن الصوفي، المجدي، تحقيق أحمد مهدوي دامغاني، قم، 1409 هـ، ص 24.
- ابن الطقطقي، الأصيلي في أنساب الطالبين، تحقيق سيد مهدي رجائي، قم، 1418 ق، ص 139 - 140.
- ابن اسفنديار، تاريخ طبرستان، تحقيق عباس إقبال، تهران، 1320 شمسي، ص 98 إلى 102.
- المرشد بالله الجرجاني، سيرة المؤيد بالله، تحقيق صالح عبد الله أحمد قربان، صنعاء، 1422 ق، كل الصفحات.
- الموفق بالله الجرجاني، الاعتبار وسلوة العارفين، تحقيق عبد السلام عباس الوجيه، عمان (الأردن)، 1421 هـ / 2001 م، ص 274.
- نامه هاي خان أحمد خان گيلاني، باهتمام فريدون نوزاد، تهران، بنياد موقوفات دکتر محمود افشار، 1373 شمسي، ص 184 إلى 185.
- رضوان السيد، «الدار والمجرة وأحكامها عند ابن المرتضى، دراسة في ظهور المسألة وتطورها عند الزيدية»، مجلة الاجتهاد، السنة الثالثة، العدد الثاني عشر، صيف العام 1991 م / 1412 ق، ص 213 إلى 240.
- الشيخ الطوسي، تهذيب الأحكام، تحقيق حسن موسوي خراسان، تهران، 1390 هـ / 1 / 2.

- Arabic Texts Concerning, *The History of The Zaydi Imams of Tabaristan, Daylaman and Gilan*, Collected and Edited by Wilferd Madelung, Beirut, 1987, pp. 123 -127, 143, 262 D 315, 353, 354; GAS, I/570-571; Madelung, W., *Religious Trends in Early Islamic Iran*, Bibliotheca Persica, New York, 1988, p. 90; id, *Der Imam al-Qasim ibn Ibrahim und die Glaubenslehre der Zaiditen*, Berlin, 1965, pp. 177-178; Van Ess, J., *Some Fragments of The Muḥarrarat Al- Quran Attributed to Ibn Al-muqaffa*, *Studia Arabica et Islamica, Feststschrift for Ihsan Abbas on His Sixtieth Birthday*, Edited by Wadad Al-Qadi, Beirut, 1981, pp. 151-154.